

العوامل البيئية المناخية وآثارها على الظاهرة الإجرامية
The climatic Environmental Factors
and their Effects on the Criminal Phenomenon

يحي عبد الحميد*

جامعة عبد الحميد بن باديس - مستغانم (الجزائر)

abdelhamid.yahia@univ-mosta.dz

تاريخ النشر: 2026/01/29

تاريخ القبول: 2026/01/25

تاريخ الاستلام: 2025/05/19

ملخص:

العوامل البيئية المناخية مثل درجة حرارة الجو ، وتغيرات حالة الطقس تؤثر على الظاهرة الإجرامية حجما ونوعا، وقد تم الكشف عن هذا التأثير من خلال رصد الصلة الوثيقة الموجودة بين تلك العوامل واتجاه سلوك الأشخاص إلى ارتكاب مختلف الجرائم وقد تم هذا الرصد من خلال المقارنة بين إجرام الشمال وإجرام الجنوب في الدولة الواحدة، ودراسة السلوك الإجرامي في ظل تعاقب فصول السنة في المنطقة الواحدة

ورغم تحقق الإثبات العلمي لوجود صلة وثيقة بين العوامل البيئية المناخية من جهة، والظاهرة الإجرامية من جهة أخرى إلا أن مواقف الدارسين اختلفت بشأن تفسير هذه الصلة، فذهب أنصار النظرية الطبيعية إلى وجود علاقة مباشرة بين المناخ والظاهرة الإجرامية، وذهب أنصار النظرية الاجتماعية إلى القول بأن هذه العلاقة هي علاقة غير مباشرة، ويرون بأن العوامل المناخية لا تؤثر على السلوك الإجرامي إلا عن طريق تحريك عوامل إجرامية أخرى . أما أنصار النظرية العضوية والنفسية فيرون أن الصلة بين العوامل المناخية والسلوك الإجرامي هي صلة غير مباشرة.

كلمات مفتاحية: عوامل بيئية، عوامل مناخية، ظاهرة إجرامية، قانون حراري للإجرام، سلوك إجرامي

Abstract:

Climatic environmental factors, such as temperature and weather changes, influence criminal behavior in both scale and type. This connection has been observed by comparing crime patterns between northern and southern regions of the same country and across different seasons within the same area. Scientific evidence confirms a link between climate and crime, but scholars differ in explaining it. Natural theory supporters argue for a direct relationship, suggesting that climate itself affects criminal behavior. In contrast, social theorists see the link as indirect, claiming that weather only influences crime by triggering other underlying social or psychological factors. Likewise, proponents of organic and psychological theories view the impact of climate as indirect, mediated by individual or biological conditions. Thus, while climate plays a role in shaping criminal trends, its influence is often seen as part of a broader network of interacting causes rather than a sole determining factor

Keywords: Environmental factors; Climatic factors; Criminal phenomenon; Thermal law of crime; criminal behavior

1. مقدمة :

يتعرض الإنسان لآثار العوامل البيئية المناخية دون أن يكون لإرادته دور في هذا الشأن، ذلك أن قوى الطبيعة، ولكونها سابقة على وجود الإنسان، أثرت عبر الأزمنة المختلفة على تشكيل وتوجيه مختلف سلوكياته، ومنها سلوكه الإجرامي. ويقصد بالعوامل البيئية المناخية كل العناصر الطبيعية والحيوانية والنباتية التي توجد حول سطح الكرة الأرضية وداخلها، كالهواء ومكوناته الغازية المختلفة، والمياه، والتربة، والإنسان بمجتمعاته المختلفة¹.

¹ عبد الكريم أبو الفتوح إبراهيم درويش، دراسات في منع الجريمة والعدالة الجنائية، بدون طبعة، دار النهضة العربية، القاهرة، 1997، ص 97.

وقد كان تأثير العوامل البيئية المناخية على النفس البشرية محل اهتمام المفكرين منذ العصور القديمة، ونادى بعضهم بضرورة ملائمة القوانين الوضعية مع مقتضيات الوسط البيئي المناخي الذي تعيش فيه المجتمعات المراد تنظيمها بتلك القوانين،

وبفضل الدراسات الكبرى التي تمت في هذا الشأن، أصبحت مسألة تأثير العوامل البيئية المناخية على الظاهرة الإجرامية حقيقة علمية راسخة غير قابلة للإنكار، غير أن ذلك لا يعني بالضرورة أن هذه العوامل هي السبب الوحيد للإجرام، وإنما هي أحد العوامل الدافعة إليه.

وبناء على ذلك، فإن الإشكالية التي تطرح بخصوص الآثار التي تتركها العوامل البيئية المناخية على الظاهرة الإجرامية تكمن في التساؤل عن مدى تأكيد النظريات العلمية الحديثة لوجود صلة بين هذه العوامل وما يلاحظ من تغيرات على حجم الإجرام ونوعه.

أما المنهج العلمي الذي سوف نستخدمه لدراسة هذا الموضوع فهو المنهج الوصفي لكونه المنهج الأكثر ملاءمة لوصف الظاهرة محل الدراسة وتصويرها على الوجه الصحيح المعبر عن حقيقتها الموضوعية، وهو أيضا المنهج المناسب لإجراء مقارنات لحال الظاهرة المدروسة في ظروف زمنية متباعدة، وإيجاد العلاقة بين الظواهر.

وتقتضي الخطة الملائمة لدراسة موضوع العوامل البيئية المناخية وآثارها على الظاهرة الإجرامية أن نقسم محتويات الدراسة إلى قسمين هما: الصلة بين العوامل البيئية المناخية والظاهرة الإجرامية (مبحث أول)، تفسير الصلة بين العوامل البيئية المناخية والظاهرة الإجرامية (مبحث ثان)..

المبحث الأول: الصلة بين العوامل البيئية المناخية والظاهرة الإجرامية

لقد تم منذ زمن بعيد رصد الصلة الواضحة بين العوامل البيئية المناخية من جهة، واتجاه السلوك الإنساني نحو الجريمة، وهي صلة تبدو واضحة من خلال تأثير حجم الظاهرة الإجرامية وطبيعتها بتلك العوامل، فيزيد هذا الحجم، أو ينقص، وتتغير هذه الطبيعة، من نمط إلى آخر، كلما زادت درجة الحرارة، أو تغيرت

حالة الطقس، وبناء على ذلك، سنبين الصلة بين درجة حرارة الجو والظاهرة الإجرامية (مطلب أول)، ثم نبين الصلة بين حالة الطقس والظاهرة الإجرامية (مطلب ثان).

المطلب الأول: الصلة بين درجة حرارة الجو والظاهرة الإجرامية

من خلال المقارنة بين حالة الظاهرة الإجرامية في الشمال، وحالتها في الجنوب بالدولة الواحدة، استنتج الباحثون في علم الإجرام اختلاف هذه الظاهرة في الشمال عنها في الجنوب، من حيث حجمها وطبيعتها، وذلك تبعا للاختلاف الموجود غالبا بين درجة حرارة الجو في الشمال وهي تميل عادة إلى الانخفاض، ودرجة حرارة الجو في الجنوب وهي تميل عادة إلى الارتفاع².

ولذلك ساد الاعتقاد، منذ زمن بعيد، بوجود علاقة وثيقة بين درجة حرارة الجو والسلوك الإنساني، وقد أشار المفكر الفرنسي الكبير "مونتسكيو" إلى هذه العلاقة في كتابه «روح القوانين» عندما ذكر أن عدد الجرائم يتزايد تدريجيا كلما اقتربنا من خط الاستواء، ويتزايد تعاطي الخمر والإدمان عليها كلما اقتربنا من القطبين. وفي هذا الصدد أيضا، لاحظ العالم البلجيكي "كتيليه" أن جرائم الاعتداء

على الأشخاص ترتفع نسبتها في الجو الحار، أما جرائم الاعتداء على المال فتزداد في الجو البارد، ومن ذلك ذهب إلى صياغة قانونه المعروف باسم "القانون الحراري للإجرام". وهو القانون الذي يحظى بتأييد غالبية علماء الإجرام في العالم، وقد أثبتته الإحصاءات التي أجريت في عدد من الدول، ومنها فرنسا وألمانيا وإيطاليا، إذ دلت على ارتفاع معدل وقوع الجرائم ضد الأشخاص في الجنوب حيث ترتفع درجة الحرارة، وارتفاع معدل وقوع جرائم الاعتداء على الأموال في الشمال حيث تنخفض درجة الحرارة³.

وإضافة إلى المقارنة بين حالة الظاهرة الإجرامية في الشمال، وحالتها في الجنوب بالدولة الواحدة، وما ترتب عليها من الاستنتاجات السابق ذكرها، ذهب الباحثون إلى دراسة السلوك الإجرامي من خلال تعاقب فصول السنة في المنطقة الواحدة باعتبار هذا التعاقب هو العامل المتغير الواحد في ظل ثبات العوامل

² أشرف توفيق شمس الدين وآخرون، مبادئ علم الإجرام وعلم العقاب، بدون طبعة، دار النهضة العربية، القاهرة، 1999، ص 214.

³ إسحاق إبراهيم منصور، موجز في علم الإجرام وعلم العقاب، ط 2، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1991، ص 68.

الأخرى، واستنجوا تبعاً لذلك تزايد جرائم الاعتداء على الأموال في الشهور التي يكون فيها الجو بارداً، وهي شهور فصل الشتاء، وتزايد جرائم الاعتداء على الأشخاص في الشهور التي يكون فيها الجو حاراً، وهي شهور فصل الصيف. أما جرائم الاعتداء على العرض، فتتزايد في فصل الربيع، أي مع اعتدال درجة حرارة الجو، وخاصة في شهري مارس وأفريل، وينخفض عددها في فصل الشتاء، أي مع انخفاض درجة الحرارة⁴.

إن هذه العلاقة بين حرارة الجو والظاهرة الإجرامية تشكل جوهر القانون الحراري للجريمة " La loi thermique de la délinquance " الذي صاغته المدرسة الجغرافية بزعامة العالم البلجيكي " كتيليه " والعالمان الفرنسيان " جيرى " و " لاكاساني ". وقد ساهم " جيرى " مساهمة كبرى في إثبات هذا القانون، وذلك من خلال دراساته التي أجراها بفرنسا، والتي أثبتت أنه في الفترة ما بين عام 1825 وعام 1830 في شمال فرنسا، كانت كل 100 جريمة من جرائم الاعتداء على الأشخاص، تقابلها حوالي 181 جريمة من جرائم الاعتداء على الأموال، أما في جنوب فرنسا فكانت كل 100 جريمة من جرائم الاعتداء على الأشخاص، تقابلها حوالي 49 جريمة من جرائم الاعتداء على الأموال⁵.

ويلاحظ بعض الدارسين أن الأبحاث التي توصلت إلى صياغة القانون الحراري للإجرام تنطوي على عيب جوهري يتمثل في تركيزها على عامل درجة الحرارة مع العلم أنها ليست هي العامل الوحيد الذي يميز شمال البلاد عن جنوبها، فقد تكون هناك عوامل أخرى متوافرة، سواء في الشمال أو في الجنوب، قادرة على أن تسهم هي أيضاً في زيادة حجم الظاهرة الإجرامية، أو تغيير طبيعتها، أو انخفاض حالات حدوثها، وذلك على نحو يصعب معه تحديد الأثر المنسوب لكل عامل دون غيره من تلك العوامل⁶.

وفي فترة لاحقة، تمت العديد من الدراسات التي توصلت إلى نتائج مخالفة لما توصل إليه القائلون بالقانون الحراري للإجرام، ومن هذه الدراسات، تلك الدراسة التي قام بها الأستاذ " ليوتيه " عن الظاهرة الإجرامية

⁴ أشرف توفيق شمس الدين وآخرون، مرجع سابق، ص 215.

⁵ بكري يوسف بكري محمد، الإجرام والعقاب، بدون طبعة، دار النهضة العربية، 2016، ص 140.

⁶ أشرف توفيق شمس الدين وآخرون، مرجع سابق، ص 215.

في فرنسا عام 1967، والتي كشفت عن نتائج مخالفة كلياً للنتائج التي تأسس عليها القانون السالف الذكر، فقد توصل إلى أن محافظات الشمال شهدت جرائم عنف بنسبة أعلى من الجرائم الواقعة على الأموال، وأن هناك تقارباً بين الشمال والجنوب من حيث عدد جرائم السرقات. ومن الطبيعي الاستنتاج بأن هذه الاختلافات التي توصل إليها "ليوتيه" تشير إلى وجود عوامل أخرى، غير عامل درجة الحرارة، تساهم في تحديد حجم وطبيعة الظاهرة الإجرامية⁷.

المطلب الثاني: الصلة بين حالة الطقس والظاهرة الإجرامية

يتمثل الطقس في المظاهر المناخية الأخرى غير الحرارة، وأهمها الضغط الجوي، ودرجة انتشار الرطوبة في الجو، وحركة الرياح، والجو المعتم الذي تكثر فيه الغيوم، والمطر، والضباب، والطول النسبي لليل والنهار، وعدم شروق الشمس، وغير ذلك من المظاهر⁸.

وتؤثر مظاهر الطقس المختلفة على الظاهرة الإجرامية، ولكن تأثيرها ليس بذات القوة التي يتسم بها تأثير درجة الحرارة على هذه الظاهرة. وهذا ما يفسر قلة اهتمام الباحثين بدراسة تأثير حالة الطقس على السلوك الإجرامي. وأشهر الدراسات التي أجريت في هذا الشأن هي تلك التي أنجزها العالم الأمريكي "دكستر" في ولايتي "نيو يورك" و "دنفر" في الولايات المتحدة الأمريكية⁹.

وقد استخلص هذا العالم الأمريكي من دراساته عدة نتائج جعل منها أساساً لتفسير العلاقة بين ظواهر الطقس والظاهرة الإجرامية، وعلل تلك العلاقة بمجموعة من الآثار التي تحدثها عوامل الطقس على نفسية المجرم، وتتمثل فيما يأتي :

- أن انخفاض درجة الضغط الجوي يشكل عامل إثارة للنفس الإنسانية، إذ يسبب زيادة في الانفعالات التي تدفع الإنسان إلى ارتكاب جرائم العنف، وهذا ما يجعل نسبة هذه الجرائم ترتفع بانخفاض الضغط الجوي¹⁰.

⁷ منصور رحمانى، علم الإجرام والسياسة الجنائية، بدون طبعة، دار العلوم للنشر، عنابة، 2006، ص 84.

⁸ إسحاق إبراهيم منصور، مرجع سابق، ص 71.

⁹ أشرف توفيق شمس الدين وآخرون، مرجع سابق، ص 216.

¹⁰ بكري يوسف بكري محمد، مرجع سابق، ص 141.

- أن ارتفاع درجة الرطوبة في الجو يؤدي إلى الخمول ونقص الحيوية لدى الإنسان، فلا يقوى على ارتكاب جرائم العنف، وذلك على الرغم من أن كثافة الرطوبة في الجو تثير الجهاز العصبي على نحو يبعث الرغبة في الاقتتال. ولذلك تنخفض نسبة جرائم العنف في هذا الوضع، ويكون عددها متناسبا تناسباً عكسياً مع درجة الرطوبة¹¹.

- أن اعتدال سرعة الرياح يجعل ثاني أكسيد الكربون موجوداً في الجو بنسبة عادية، وذلك يحفز حيوية الإنسان التي تجعله قادراً على إتيان ما يرغب فيه من أنماط السلوك ذات الطابع الإجرامي. أما اشتداد سرعة الرياح أو سكونها التام، فيحدث تغييراً في نسبة ثاني أكسيد الكربون بالجو، مما يتسبب في إخماد حيوية الإنسان، ويقلل من قدرته على ارتكاب الجرائم. ونتيجة لكل ذلك، ترتفع نسبة الإجرام في حالة اعتدال الرياح، وتنخفض في حالة قوة الرياح أو سكونها¹².

- أن الأيام المعتمة التي تتكاثر فيها السحب والغيوم والضباب، تنخفض فيها نسبة الجرائم¹³. وبذلك استطاع هذا العالم الأمريكي أن يدرس على نحو متميز مدى تأثير الطقس على السلوك الإنساني، وأن يساهم مساهمة كبيرة في تعزيز المعارف العلمية التي تؤكد صلة العوامل المناخية بالظاهرة الإجرامية، غير أن التأكيد العلمي على وجود صلة حتمية بين ظاهرتين لا يكفي لإدراك جوهر هذه الصلة، وتحديد آليات التأثير الذي تحدثه، ولذلك فإن الصلة التي أكدت الدراسات وجودها بين العوامل البيئية المناخية والظاهرة الإجرامية تحتاج بدورها إلى تفسير يحدد جوهرها، ويبين مداها، وهو ما سنتناوله في المطلب الثاني من هذا المبحث.

المبحث الثاني: تفسير الصلة بين العوامل البيئية المناخية والظاهرة الإجرامية

اختلفت مواقف علماء الإجرام حول تفسير الصلة بين العوامل المناخية والظاهرة الإجرامية، فقد ذهب بعضهم إلى أن هذه الصلة تعود إلى التأثير المباشر للظروف الطبيعية على السلوك الإجرامي، ويسمى

¹¹ إسحاق إبراهيم منصور، مرجع سابق، ص 71.

¹² المرجع السابق، الموضع نفسه.

¹³ أشرف توفيق شمس الدين وآخرون، مرجع سابق، ص 216.

موقفهم هذا بالنظرية الطبيعية. وذهب البعض الآخر إلى أن تأثير العوامل المناخية على الظاهرة الإجرامية هو تأثير غير مباشر، حيث أن اختلاف فصول السنة ينتج عنه اختلاف في ظروف الحياة الاجتماعية، وهذا الاختلاف الأخير يؤثر بدوره على توجه الإنسان نحو السلوك الإجرامي، ولذلك يعرف هذا يسمى هذا الموقف بالنظرية الاجتماعية. وذهب آخرون إلى الإقرار بفكرة التأثير غير المباشر بين المناخ والظاهرة الإجرامية، ولكنهم يرون أن تغير الظروف الطبيعية نتيجة اختلاف فصول السنة، يؤثر على سير أجهزة جسم الإنسان، فيتغير سلوكه الإجرامي كما ونوعا، ويعرف موقف هؤلاء العلماء بالنظرية الفسيولوجية - النفسية. وتبعاً لذلك سنتناول بيان هذه النظريات ضمن ثلاثة مطالب، فنبين موقف النظرية الطبيعية (مطلب أول)، ونبين بعد ذلك موقف النظرية الاجتماعية (مطلب ثان)، ثم نبين موقف النظرية العضوية و النفسية (مطلب ثالث).

المطلب الأول: النظرية الطبيعية

يرى القائلون بالنظرية الطبيعية أن العوامل المناخية تؤثر على الظاهرة الإجرامية تأثيراً مباشراً، فليس هناك عنصر وسيط ينقل هذا التأثير، حيث أن كل تغيير في الظروف الطبيعية التي يعيش فيها الإنسان يؤثر في سلوكه بوجه عام، وسلوكه الإجرامي على وجه الخصوص، وهذا التأثير لا يقتصر فقط على اختلاف درجة حرارة الجو ومدى انتشار الضوء، بل يشمل كل العوامل المناخية كالرياح والمطار والرطوبة والضغط الجوي وغيرها¹⁴.

وبناء على ذلك، يذهب أنصار النظرية الطبيعية إلى أن تفسير الصلة بين ارتفاع درجة حرارة الجو وتزايد جرائم الاعتداء على الأشخاص، يكمن في أن ارتفاع درجة الحرارة يزيد من حيوية جسم الإنسان، نتيجة للطاقة الزائدة التي يحصل عليها من هذه الحرارة، وتتسبب تلك الحيوية المفرطة في سرعة ثوران انفعالاته، وخروجها في صورة سريعة، وبشكل حاد على نحو قد يدفعه إلى ارتكاب جرائم العنف أو الاعتداء على الأشخاص¹⁵.

¹⁴ فتوح عبد الله الشاذلي، أساسيات علم الإجرام والعقاب، ط1، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، 2007، ص 194.

¹⁵ بشير سعد زغلول، دروس في علم الإجرام، بدون ناشر، القاهرة، 2007، ص 117.

ويضيفون إلى ذلك أن الحرارة الزائدة توظف الغريزة الجنسية، وتزيدها قوة وحدة، ويؤدي ذلك إلى ارتفاع نسبة الجرائم الجنسية. كما أن ارتفاع درجة الحرارة يضعف قدرة الإنسان على ضبط غرائزه، ومقاومة رغباته التي قد لا يتمكن من تلبيتها بطرق مشروعة، فيلجأ إلى تلبيتها بطرق غير مشروعة، يشكل استعمالها سلوكا يجرمه القانون، فتزيد بذلك نسبة جرائم الاعتداء على الأشخاص، وخاصة جرائم العنف، والسب، والاعتداء على الأعراس، والجرائم الماسة بالأخلاق¹⁶.

وخلافا لذلك، فإنه في حالة برودة الجو، يكون هم الإنسان مركزا على إمداد جسمه بالدفع، مستعينا في ذلك بأنواع الوقود التي تتوافر لديه، ومعنى ذلك أنه يفتقر إلى الطاقة الزائدة التي توفرها له الطبيعة لو كان الجو حارا، والتي كان يمكنه صرفها في ارتكاب جرائم العنف. وفي هذا تفسير لما نشاهده من قلة الحدة في الانفعال والعاطفة بالمناطق الباردة، وارتفاع نسبة الجرائم الماسة بالأموال أكثر من غيرها، لأن هذه الجرائم يتطلب ارتكابها التحلي بالهدوء والقدرة على التدبير، والسيطرة على النفس، وتصور الغاية، وتهئية الوسائل، وكلها أمور لا تسمح بتوافرها حالة الانفعال¹⁷.

ويذهب أنصار النظرية الطبيعية إلى أن طول ظاهرة تعاقب فصول السنة ينتج عنها في فصل الشتاء قصر فترة النهار وطول فترة الليل، وهي الفترة التي يسود فيها الظلام، فتكون الفرصة مناسبة للجنة الذين يرتكبون جرائم الاعتداء على الأموال، أما في فصل الصيف، فتكون فترة النهار طويلة، وفترة الليل قصيرة، فلا يتوافر للجنة ما يكفي من الوقت الذي يسود فيه الظلام لارتكاب ذلك النوع من الجرائم. وذلك إضافة إلى أن برودة الجو في فصل الشتاء تجعل حاجة الإنسان إلى الغذاء واللباس تزيد بقوة، الأمر الذي قد يدفع فئة من الناس إلى ارتكاب جرائم الاعتداء على الأموال لتلبية تلك الحاجة متى كانوا عاجزين عن تلبيتها بطرق مشروعة¹⁸.

المطلب الثاني: النظرية الاجتماعية

¹⁶ فتوح عبد الله الشاذلي، مرجع سابق، ص 195.

¹⁷ رمسيس بهنام، المجرم - تكويننا وتقويمنا، بدون طبعة، منشأة المعارف، الإسكندرية، 1983، ص 138.

¹⁸ أشرف توفيق شمس الدين وآخرون، مرجع سابق، ص 218.

يرى أنصار الاتجاه الاجتماعي أن العوامل المناخية ليس لها تأثير مباشر على الظاهرة الإجرامية، فهي لا تدفع الإنسان إلى السلوك الإجرامي عن طريق مباشر، وإنما تؤثر في ظروف الحياة الاجتماعية، وتحدث فيها تغييرا ينعكس على سلوك الأفراد انعكاسا سلبيا، فيجعله متجها نحو الإجرام بوجه عام، أو نحو نمط من الإجرام. ويعني ذلك أن العوامل المناخية تؤثر في الظاهرة الإجرامية على نحو غير مباشر، فهي ليست سببا مباشرا في تحديد نوع الإجرام الذي يرتكبه الأفراد، وإنما يقتصر أثرها على إحداث تغيير في الظروف الاجتماعية ينتج عنه بعض التأثير في توجههم إلى أنواع محددة من الجرائم¹⁹.

وقد ذهب أنصار هذا الاتجاه إلى تطبيقه في تفسير العلاقة بين عامل حرارة الجو وجرائم الأشخاص، ومؤدى هذا التفسير أن ارتفاع درجة الحرارة في فصل الصيف ليس هو السبب المباشر الذي يؤدي إلى الزيادة في نسبة حدوث هذا النوع من الإجرام، وإنما هو سبب غير مباشر لهذه الزيادة، حيث أن ارتفاع درجة الحرارة في هذا الفصل يدفع الناس إلى قضاء وقت طويل خارج مساكنهم، فهم يتوجهون غالبا إلى الشواطئ والمنتزهات وغيرها من الأماكن العامة، و بذلك تزيد فرص الاتصال المباشر بينهم ، وتزيد معها كثافة معاملاتهم على نحو يجعلها بيئة مناسبة لحدوث جرائم العنف.

وإضافة إلى ما سبق، فإن فصل الصيف هو فصل الاستفادة من العطل بالنسبة لكثير من الفئات الاجتماعية، مثل العمال والتلاميذ والطلبة، وهذه العطل تخلق لديهم فراغا، وتسبب لهم ركودا في طاقاتهم التي كانوا يبذلونها في العمل والدراسة، فتجد هذه الطاقات منفذا لها لتتصرف في شكل سلوكيات إجرامية ضد الأشخاص. ومن ناحية أخرى، تتسبب فترة العطلة في فراغ لدى الأشخاص، تقترب به آثار ضارة، فبعضهم يؤدي به هذا الفراغ إلى التوجه نحو استهلاك الخمور والمخدرات، والتي تعد في حد ذاتها عاملا مساعدا على ارتكاب جرائم العنف²⁰.

المطلب الثالث: النظرية العضوية والنفسية

¹⁹ فتوح عبد الله الشاذلي، مرجع سابق، ص 197.

²⁰ أشرف توفيق شمس الدين وآخرون، مرجع سابق، ص 220 – 221.

يذهب أنصار النظرية العضوية والنفسية إلى تفسير الصلة بين المناخ والسلوك الإجرامي بالقول أن العوامل البيئية المناخية لها أثر غير مباشر على هذا السلوك، فهي لا تدفع بشكل مباشر إلى ارتكاب الجرائم، وإنما تحرك عوامل أخرى تدفع إلى السلوك الإجرامي، فالعوامل المناخية تحدث تأثيراً على أعضاء الجسم وكيفية أدائها لوظائفها، وتحدث تأثيراً أيضاً على الجانب النفسي للإنسان يمكن أن يؤدي به إلى ارتكاب سلوكيات إجرامية معينة، فمن المعروف علمياً أن غرائز الإنسان وأجهزة جسمه تشهد زيادة في نشاطها في فترات معينة، كما يقل نشاطها في فترات أخرى، وهذه التغيرات العضوية والنفسية التي يتعرض لها كيان الإنسان تحدث في حالات كثيرة بسبب تقلبات العوامل البيئية المناخية مثل تغير درجات حرارة الجو، وتقلبات الطقس، وقد بذل أنصار النظرية العضوية والنفسية جهوداً معتبرة لإثبات صدق النتائج التي توصلوا إليها فيما يتعلق بجرائم الاعتداء على العرض، فقد ثبت أنها تشهد زيادة قصوى في فصل الربيع، وسبب ذلك هو أن الغريزة الجنسية لدى الإنسان تصل إلى أقصى درجات نشاطها في هذا الفصل²¹.

4. خاتمة:

تناولت هذه الدراسة تأثير العوامل البيئية المناخية على الظاهرة الإجرامية، فبينت الصلة الموجودة بين تلك العوامل من جهة، والتغيرات التي يشهدها الإجماع من جهة أخرى، وهي تغيرات كمية ونوعية، فقد أثبتت الدراسات العلمية وجود صلة بين درجة حرارة الجو والظاهرة الإجرامية، وجاء هذا الإثبات العلمي بناء على نتائج دراسة السلوك الإجرامي من خلال المقارنة بين الوقائع الإجرامية التي تحدث بمناطق الشمال والوقائع الإجرامية التي تحدث بمناطق الجنوب في الدولة الواحدة، وكذلك من خلال دراسة

²¹أشرف توفيق شمس الدين وآخرون، مرجع سابق، ص 222.

السلوك الإجرامي وفقا لتعاقب فصول السنة في المنطقة الواحدة، كما أثبتت هذه الدراسات وجود صلة وثيقة بين مظاهر الطقس والظاهرة الإجرامية.

وقد اختلفت المدارس العلمية بشأن تفسير الصلة بين العوامل البيئية المناخية والسلوك الإجرامي، فذهب أنصار النظرية الطبيعية إلى أن هناك علاقة مباشرة بين الظاهرتين، بمعنى أن العوامل المناخية لا تؤثر على عوامل أخرى دافعة إلى الإجرام، بل تؤثر هي نفسها على الإجرام دون أن تحتاج إلى عوامل وسيطة

أما أنصار النظرية الاجتماعية فيرون أن الصلة بين العوامل البيئية المناخية والسلوك الإجرامي هي صلة غير مباشرة، بمعنى أن هذه العوامل تؤثر على هذا السلوك عن طري تحريك عوامل أخرى دافعة إلى الإجرام، ويوافقهم في ذلك أنصار النظرية أنصار النظرية العضوية والنفسية إلا أنهم يختلفون عنهم في تحديد طبيعة العوامل الأخرى التي تحركها العوامل المناخية ويرون أنها تنحصر في العوامل الفسيولوجية والنفسية. وبناء على ما تقدم بيانه ، تم استخلاص جملة من الاستنتاجات، وصياغة عدد عدة اقتراحات

أولاً: الاستنتاجات

- إن الصلة بين العوامل البيئية المناخية والظاهرة الإجرامية تعد حقيقة علمية ثابتة بفضل ما تم إنجازه من بحوث ودراسات بشأنها على مدى مراحل زمنية مختلفة.

- أن المدارس العلمية لم تتفق على تفسير واحد للعلاقة بين العوامل البيئية المناخية والظاهرة الإجرامية، فمنها من ترى أن هذه الصلة تتمثل في التأثير المباشر الذي تحدثه تلك العوامل على حجم الجرام ونوعه، بينما ترى مدارس أخرى أن هذه الصلة تكمن في وجود تأثير غير مباشر بين الظاهرتين.
- أن العوامل البيئية المناخية، رغم تأثيرها على الظاهرة الإجرامية، إلا أنها ليست هي العوامل الوحيدة المؤثرة في هذه الظاهرة، ولذلك لا ينبغي إهمال أثر العوامل الأخرى غير البيئية.
- أن ما توصلت إليه الدراسات من نظريات علمية بشأن العلاقة بين العوامل المناخية والجرام لا ينبغي اعتباره وصفا علميا ثابتا لا يتغير، إذ من المعلوم أن النظريات العلمية، مهما كانت صائبة في تفسيرها للظواهر، إلا أنها في تطور مستمر نتيجة لما تكشف عنه البحوث والدراسات اللاحقة.

ثانيا: الاقتراحات

- الاعتماد على ما يقدمه الإحصاء الجنائي من بيانات ومعلومات بغرض الإدراك الصحيح للعلاقة بين المتغيرات المناخية ومعدلات الجريمة بأنواعها المختلفة ، وخاصة الجرائم ضد الأشخاص، والجرائم ضد الأموال.
- تبني مناهج متعددة التخصصات تعتمد على عدة علوم اجتماعية مثل علم الاجتماع، علم النفس، الجغرافيا المناخية، للوصول إلى فهم أكثر عمقا للتأثير الذي تحدثه العوامل البيئية المناخية على الظاهرة الإجرامية.
- التركيز في الدراسات الجنائية على المقارنة بين مختلف المناطق من حيث حجم ونوع الجرائم التي تحدث في كل منطقة للوصول إلى فهم أفضل لتأثير العوامل المناخية على هذه الجرائم.
- التركيز على الدراسات التي تربط بين الضغوط البيئية وتأثيرها في السلوك الإجرامي.

- ضرورة إدماج الاعتبارات المناخية في السياسات الأمنية والعمل على ربط خطط العمل الأمني بالتوقعات المناخية.

- تعزيز الرقابة والأمن للحد من تفاقم الظواهر الإجرامية خلال موسم الصيف وأثناء حدوث الكوارث البيئية.

- العمل على توعية المجتمع وتحذير كل فئاته من تأثير الضغوط المناخية على سلوكيات الأشخاص بوجه عام والسلوكات الإجرامية بوجه خاص.

- الاهتمام بالصحة النفسية للأفراد في المجتمع مع توفير خدمات الدعم والرعاية الاجتماعية في المناطق التي تتميز بمناخ قاسي وصعب.

- الاهتمام بالتخطيط العمراني والتنمية المستدامة والمحافظة على البيئة وتوفير مناخ ملائم بالنسبة للأحياء الفقيرة والمكتظة وتخفيف ضغط العوامل البيئية على سكانها.

5. قائمة المراجع:

المؤلفات:

- عبد الكريم، أبو الفتوح إبراهيم درويش، (1997)، دراسات في منع الجريمة والعدالة الجنائية، بدون طبعة، دار النهضة العربية، القاهرة.

- أشرف، توفيق شمس الدين وآخرون، (1999)، مبادئ علم الإجرام وعلم العقاب، بدون طبعة، دار النهضة العربية، القاهرة.

- إبراهيم منصور، إسحاق، (1991)، موجز في علم الإجرام وعلم العقاب، ط 2، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر.

- بكري، يوسف بكري محمد، (2016)، الإجرام والعقاب، بدون طبعة، دار النهضة العربية.

- فتوح عبد الله، الشاذلي، (2007)، أساسيات علم الإجرام والعقاب، ط 1، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت.

- بشير، سعد زغلول، (2007) دروس في علم الإجرام، بدون ناشر، القاهرة.
- بهنام، رمسيس، (1983) المجرم - تكويننا وتقويمنا، بدون طبعة، منشأة المعارف، الإسكندرية.